



Analysis of The Impact of Electronic Money on Monetary Policy Tools in Iraq

Noof Ali Awed¹Bashir Dohan Hamza²Zahraa Fadel Atiyah³

تحليل أثر النقود الإلكترونية على أدوات السياسة النقدية في العراق

زهراء فاضل عطية³بشير دوهان حمزة²نوف علي عواد¹ *

- 1- College of Administration and Economics, Department of Economics, University of Karbala, Iraq-Karbala. Email: noof.a@uokerbala.edu.iq. *Corresponding Author
- 2- College of Administration and Economics, Department of Economics, University of Karbala, Iraq-Karbala. Email: Basheer.d@uokerbala.edu.iq
- 3- College of Administration and Economics, Department of Business Administration, University of Karbala, Iraq-Karbala. .Email: Zahraafadhil92@yahoo.com



- 1- كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، كربلاء. * المؤلف المراسل
- 2- كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، كربلاء.
3. كلية الإدارة والاقتصاد، قسم إدارة الأعمال جامعة كربلاء، العراق، كربلاء.

Article information

Abstract

DOI: <https://doi.org/10.71207/ijas.v22i88.6557>

Article history: DD/MM/YY

Received: 16/11/2025

Accepted : 26/02/2026

Available online: 05/06/2026

Keywords:

Monetary policy, electronic money, central bank, money supply, Iraq

تاريخ الاستلام: 2025/11/16

تاريخ قبول النشر: 2026/02/26

تاريخ النشر: 2026/06/05

الكلمات المفتاحية

السياسة النقدية، النقود الإلكترونية، البنك المركزي، المعروض النقدي، العراق.

Citation: Ali Awed, Noof, Dohan Hamza, Bashir, Fadel Atiyah, Zahraa. (2026). Analysis of the impact of electronic money on monetary policy tools in Iraq, *Iraqi Journal for Administrative Sciences*, 22(88), 196-210

الاقتباس: علي عواد، نوف، دوهان حمزة، بشير، فاضل عطية، زهراء. (2026). تحليل أثر النقود الإلكترونية على أدوات السياسة النقدية في العراق، *المجلة العراقية للعلوم الإدارية*، 22(88)، 196-210.

المستخلص:

تعد السياسة النقدية أداة جوهرية للاستقرار الاقتصادي، ومع التطور التكنولوجي، برزت العملات الإلكترونية كمتغير أحدث تأثيرات عميقة في النظام النقدي التقليدي. يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر النقود الإلكترونية على فاعلية السياسة النقدية في العراق، مع التركيز على أدوات البنك المركزي، والقدرة على التحكم في المعروض النقدي، ودور المصارف في الوساطة المالية. بتطبيق المنهج الوصفي التحليلي واستعمال بيانات حديثة، يستعرض البحث التحديات التي تواجه السلطات النقدية العراقية في ظل انتشار الدفع الرقمي واحتمالية تراجع السيطرة على الأسواق المالية. خلصت الدراسة إلى أن انتشار النقود الإلكترونية في العراق أدى لتغيير أنماط الإنفاق، مما يفرض تحديات جديدة أمام السياسة التقليدية ورغم قدرتها على تعزيز كفاءة النظام المالي في حال تنظيمها بشكل سليم، إلا أنها قد تضعف دور الوساطة المصرفية التقليدية. إذ توصي الدراسة بضرورة صياغة سياسات نقدية تتماشى مع هذا التحول الرقمي لضمان حماية الاقتصاد الوطني وتحقيق الاستقرار المنشود.

1 المقدمة Introduction

تلعب النقود الإلكترونية دورًا متزايد الأهمية في التأثير على مسار النشاط الاقتصادي، وذلك عن طريق السياسات الاقتصادية التي تُساهم في تفعيلها الدولة. ويتحقق هذا التأثير عبر آليات تدخل متنوعة، مباشرة وغير مباشرة. وتُعدّ السياسة النقدية إحدى الأدوات الرئيسية التي تعتمد عليها السلطات الاقتصادية في تحقيق الاستقرار، فهي تشكّل ركيزة أساسية من ركائز السياسة الاقتصادية الكلية لما لها من أثر واسع على أداء الاقتصاد الوطني، سواء في حالات التوسع أو الانكماش، إلى جانب دور السياسة المالية. ويُمارس البنك المركزي مسؤولية كبيرة في هذا المجال عن طريق التخطيط للسياسة النقدية وإدارة المعروض النقدي، إضافة إلى مراقبة الائتمان والتمويل والإشراف على عمل البنوك التجارية والمؤسسات المالية. وتزداد أهمية هذا الدور في ظل الانتشار المتسارع للنقود الإلكترونية واستعمالها ضمن التحول نحو الاقتصاد الرقمي. وتُعدّ النقود الإلكترونية من أبرز المنتجات المالية الحديثة التي ظهرت نتيجة التطور التكنولوجي، وهي تمثل قيمة نقدية محفوظة في شكل رقمي، قابلة للتداول الفوري. وتمتاز بخصائص تجعلها مختلفة عن النقود التقليدية، إذ تُخزّن قيمتها كبيانات رقمية منفصلة عن الحسابات المصرفية، وتتيح تحويل القيمة بين الأفراد عبر نقل تلك البيانات. كما توفر النقود الإلكترونية مستوى عالياً من الأمان يصعب معه التزوير أو الاختراق، مما يضمن للمتعاملين التحقق من سلامة العمليات وعدم تكرار صرف القيمة. ويضاف إلى ذلك قدرتها على العمل في جميع الظروف وبأعلى درجات الكفاءة، مما يحفظ حقوق مستعملها. ونظراً لحدائثة هذا النوع من النقود، فإن دراسته وتحليل خصائصه وآثاره يعدّ أمراً ضرورياً، وهو ما يتناوله هذا البحث.

2 المنهجية Methodology**1.2 مشكلة الدراسة Study problem** - يسعى البحث إلى معالجة الإشكاليات الآتية:

1. تعدد آراء الاقتصاديين والسلطات النقدية والمصرفية، محلياً ودولياً، بشأن تأثير انتشار النقود الإلكترونية على وظائف البنوك المركزية ومدى استجابتها ودورها في إدارة السياسة النقدية.

2. تحديد مدى قدرة العراق على توظيف النقود الإلكترونية في التأثير على السياسة النقدية.

2.2 أهمية الدراسة Importance of study -

تنبع أهمية هذا البحث من ارتباطه بظاهرة أخذة بالانتشار في معظم الدول المتقدمة وبعض الدول النامية، والمتمثلة في التحول المتزايد نحو إنجاز المعاملات التجارية والعمليات المصرفية بصورتها الإلكترونية. وقد أصبح من الصعب تجاهل هذا التحول لما قد يترتب على إهماله من آثار سلبية على الاستقرارين الاقتصادي والمالي داخل الدولة. كما اكتسب موضوع النقود الإلكترونية أهمية متزايدة في الآونة الأخيرة، نظراً لتوسّع استخدامها والسعي المستمر لتطوير المنظومة الإلكترونية المرتبطة بها والحد من المخاطر المصاحبة لها. ويهدف البحث إلى تسليط الضوء على خصائص النقود الإلكترونية وأثرها على السياسة النقدية.

3.2 اهداف الدراسة Study objectives: يهدف البحث إلى تحقيق ما يأتي:

1. توضيح طبيعة ومفهوم النقود الإلكترونية بوصفها إحدى وسائل الدفع التي ترتبط بالسياسة النقدية.

2. تحديد الدور الذي يمكن أن تمارسه النقود الإلكترونية في التأثير على السياسة النقدية.

4.2 فرضية البحث: يقوم البحث على الفرضيتين الآتيتين: -

1. تُحدث النقود الإلكترونية تأثيراً جوهرياً في وظائف البنك المركزي في ظل التحول نحو الاقتصاد الرقمي أو الافتراضي.

2. يوجد تأثير ايجابي للنقود الإلكترونية في السياسة النقدية في العراق.

5.2 هيكلية البحث: من أجل تحقيق أهداف البحث والتحقق من صحة الفرضيات، تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث رئيسية:

الإطار النظري للنقود الإلكترونية (المفهوم، المكونات، المخاطر).

الإطار النظري للسياسة النقدية.

تحليل دور النقود الإلكترونية في السياسة النقدية في العراق.

3 الجانب النظري:

1.3 الإطار النظري للنقود الإلكترونية (المفهوم، العناصر، المخاطر)

1.1.3 مفهوم النقود الإلكترونية: - تعرف النقود الإلكترونية على انها "اليات دفع مختزنة القيمة أو سابقة الدفع التي تمكن من اجراء مدفوعات عن طريق شبكات الحاسب الآلي المفتوحة خاصة الإنترنت، والتي يطلق عليها أحيانا نقود الشبكة، والنقود السائلة الرقمية". (توني, 2016, ص 863)

وتعرف أيضاً بأنها "مخزون إلكتروني لقيمة نقدية على وسيلة تقنية، يُستعمل للقيام بمدفوعات لمتعهدين غير من أصدرها، دون الحاجة إلى وجود حساب بنكي عند إجراء الصفقة، وتستعمل كأداة محمولة مدفوعة مقدماً. (الشافعي, 2003, ص 134)

كما وعرف بعض الاقتصاديين النقود الإلكترونية بأنها نوع من النقود المعنوية التي تُمنح أرقامًا خاصة تمنحها قيمة وثمناً لدى الجهات التي تصدرها، ويتم تداولها عن طريق إجراءات القيد الرقمي للبيانات المالية عبر شبكة الإنترنت. (رزاق, 2013, ص 23)

كما تُعرف العملة الرقمية بأنها المظلة التي تندرج تحتها جميع أشكال العملات الأخرى، بما في ذلك الإلكترونية والافتراضية والمشفرة، إذ إنها - بغض النظر عن اختلاف تسمياتها - تتسم بطابع أساسه الوجود الرقمي دون شكل مادي ملموس، رغم امتلاكها بعض الخصائص المشابهة للنقود القانونية التقليدية. (عبدلي، حبيبة، وموفق، نور الدين, 2021, ص 63). وتشير الجريدة الرسمية المصرية إلى أن النقود الرقمية هي قيمة نقدية مقومة بالجنيه المصري أو بأي عملة رسمية أخرى، وتكون مستحقة على الجهة المرخص لها بإصدارها، كما تُخزن إلكترونياً وتُقبل كوسيلة للدفع. (زهيري & السعيد, 2021, ص 510). أما مؤتمر بازل Basel لعام 1996 فقد قدم تعريفاً آخر للنقود الإلكترونية، إذ وصفها بأنها قيمة نقدية تُخزن إلكترونياً على شكل وحدات انتمانية محفوظة في جهاز إلكتروني يحوزه المستهلك. بينما يرى البنك المركزي الأوروبي أن النقود الإلكترونية تمثل رصيذاً إلكترونياً لقيمة نقدية محفوظة على وسيلة تقنية تُستخدم عادةً لإجراء المدفوعات لجهات أخرى غير الجهة المصدرة، دون الحاجة إلى حساب بنكي أثناء تنفيذ العملية، وتؤدي وظيفة أداة دفع محمولة مسبقاً الدفع. (الموسوي & الشمري, 2014, ص 28)

2.1.3 عناصر النقود الإلكترونية: - (الموسوي & الشمري, 2014, ص): - للنقود الإلكترونية مجموعة من العناصر أهمها:

1. قيمة نقدية: تشير إلى القيمة المالية التي يتم تمثيلها رقمياً في النقود الإلكترونية، وهي ما يجعلها قابلة للاستخدام كوسيلة للدفع.
 2. مخزنة على وسيلة إلكترونية: فإن القيمة النقدية تُخزن في وسيلة إلكترونية تتيح استعمالها في المستقبل. هذه الوسائل تتنوع وفقاً للنوع والتكنولوجيا المستعملة، ولكنها تشترك في دورها كمستودع رقمي للنقود.
 3. غير مرتبطة بحساب بنكي: تعني أن الأموال تُخزن مباشرة في الوسيلة الإلكترونية دون الحاجة إلى وجود حساب مصرفي لإيداع أو سحب الأموال. هذا النوع من النقود الإلكترونية أصبح شائعاً لتسهيل المعاملات المالية للأشخاص الذين لا يمتلكون حسابات بنكية أو يفضلون استعمال أدوات دفع مستقلة.
- 3.1.3 خصائص النقود الإلكترونية:-** (رأفت, 1999, ص.ص. 93-94)

1. تتميز هذه العملات بكونها غير مادية ولا تمتلك شكلاً ملموساً، إذ إنها عبارة عن وحدات رقمية افتراضية ومشفرة لا يمكن التعامل معها بشكل مباشر أو حقيقي، الأمر الذي يمنح مستعمليها مستوى عالياً من إخفاء الهوية. ونتيجة لذلك، يصبح من الصعب تتبع عمليات البيع والشراء التي تُجرى عن طريقها على مستوى العالم.
2. تشهد العملات الرقمية تذبذباً شديداً في أسعارها؛ فهي لا تحافظ على قيمة ثابتة، بل قد ترتفع بصورة كبيرة أثناء مدة وجيزة، ثم تنخفض بالسرعة نفسها. وهذا التذبذب يعرض مالكيها لمخاطر عالية، فقد يحققون أرباحاً كبيرة أو يتكبّدون خسائر فادحة دون وجود تفسيرات اقتصادية واضحة. وقد وصفت المواقع المتخصصة في العملات الرقمية أسعار هذه العملات بأنها "غير مستقرة" و"مرتفعة المخاطر".
3. لا تخضع العملات الرقمية لجهة رقابية مركزية أو نظام قانوني محدد، إذ إنها تُتداول عبر شبكة الإنترنت وتنتقل بحرية بين الدول دون قيود. وتُمثل العملات الرقمية نموذجاً للنشاط الاقتصادي الحر الذي يعكس مبادئ الحرية الاقتصادية في التملك والتبادل وتقليص القيود على حركة رؤوس الأموال. فهي تُجسّد واقعاً مالياً لا يخضع لرقابة محلية أو دولية ولا تحكمه التشريعات التقليدية، بل تُعد وحدات نقدية تعمل في الفضاء الإلكتروني بصورة مستقلة تماماً

4. تفتقر العملات الرقمية إلى وجود غطاء مادي يدعم قيمتها، فلا تستند إلى الذهب أو الفضة أو أي عملة رسمية مثل الدولار أو اليورو. وتعتمد قيمتها على ثقة المتعاملين وقبولهم بها، مما يجعلها عرضة لتقلبات كبيرة في قيمتها لغياب أي دعم مادي فعلي.

5. لا تحتاج العملات الرقمية إلى وسطاء ماليين لتنفيذ المعاملات، إذ تتم عمليات التبادل مباشرة وبسرعة عبر الإنترنت باستعمال تقنية "النند للنند" (Peer-to-Peer)، إذ يتعامل المستعملون مع بعضهم دون وسيط. ويساهم ذلك في تقليل الرسوم والتكاليف المرتبطة بالتحويلات التقليدية ويجعل استعمالها أكثر سهولة ومرونة.

4.1.3 أنواع النقود الإلكترونية: - هناك أنواع عدة للنقود الإلكترونية منها: -

1. النقود المصرفية الإلكترونية: - يُقصد بالتحويلات المصرفية الإلكترونية نقل الأموال والسيولة بشكل رقمي بحت. تختلف هذه الآلية جذرياً عن المعاملات المصرفية التقليدية التي تستوجب التعامل بالمستندات الورقية (Manual/Paper-based)، كاستلام وصرف الأموال باستعمال الشيكات، والإيصالات، والكمبيالات، وتميز هذه الطريقة بكونها سهلة وبسيطة وتعتمد بالكامل على برمجيات دفع متخصصة تعمل عبر الإنترنت، ولنجاح عملية التحويل المصرفي الإلكتروني، يتطلب الأمر وجود ثلاثة أطراف أساسية: العميل (Initiator)، والبائع (Recipient)، والمصرف الذي يعمل إلكترونياً (Online Bank). كما يتوجب توافر شروط فنية لضمان إتمام العملية، منها امتلاك كافة الأطراف برنامج النقود الإلكترونية المشترك وتوفير منفذ دائم للإنترنت، وجود حساب بنكي لكل من المتجر والعميل لدى المصرف الإلكتروني المشترك في العملية. (شريف, 2020, ص 504)

2. البطاقة الذكية: - تعرف البطاقة الذكية بأنها بطاقة مزودة بشريحة إلكترونية وشريط مغناطيسي، وهي تعمل فعلياً كحاسوب آلي صغير مزود بذاكرة. تسمح هذه البطاقة للعميل باستعمال النقود الإلكترونية وتحويل قيمتها النقدية إلكترونياً إلى بطاقة أخرى دون الحاجة للاتصال بحاسوب مركزي أو مصدر خارجي، يمكن أيضاً تثبيت هذه البطاقة على الحاسوب الشخصي أو إدخالها عبر قرص مرن (Floppy Disk) في الحاسوب، وذلك لغرض نقل القيمة النقدية من طرف إلى آخر عبر الإنترنت. وتجدر الإشارة إلى أن هذه البطاقة الذكية، بفضل شريحتها، قادرة على تخزين بيانات تعادل أكثر من 100 ضعف ما يمكن أن تخزنه البطاقة البلاستيكية التقليدية المزودة بشريط مغناطيسي فقط، ومن مميزاتا بان لها قدرة عالية على تخزين البيانات، إذ تمتلك قدرة عالية وممتازة في تخزين المعلومات والبيانات، وهو ما يميزها عن البطاقات الممغنطة التقليدية، و تتميز بكونها متعددة الاستخدام، حيث يمكن للمستعمل استعمالها في مجموعة واسعة من المعاملات، مثل شراء السلع والخدمات، ودفع ثمن وجبات الطعام، وغيرها من المدفوعات اليومية والقابلية على إعادة الشحن والتعبئة، مما يتيح للمستعملين استعمالها لمرات متكررة بعد إضافة رصيد إليها، ويمكن أن تُصدر هذه البطاقة من قبل مؤسسة مالية واحدة، أو يمكن أن تتعاون مؤسسات عدة في إصدارها والتعامل بها، مما يعزز انتشارها وقبولها. (سعد & الموسوي, 2024, ص 209)

3. البطاقة البلاستيكية الممغنطة: - بأنها بطاقة بلاستيكية تصدرها المؤسسات المالية لعمالها لاستعمالها في المعاملات المالية كبديل عن النقود التقليدية. تتميز هذه البطاقة بكونها مدفوعة مسبقاً، إذ تُخزن قيمتها المالية بصيغة إلكترونية (أرقام) على الشريط الممغنط. تُستعمل هذه البطاقات لإجراء المدفوعات عبر الإنترنت وأيضاً عن طريق وحدات البيع الطرفية في المتاجر. (فيحان, 2024, ص 758)

4. المحفظة الإلكترونية: - تعرف المحفظة الإلكترونية بأنها وسيلة تخزين رقمية تأخذ شكل بطاقة ذكية يمكن تثبيتها في الحاسوب الشخصي، أو تأتي على هيئة قرص يُدرج في مشغل الأقراص. وتمكّن هذه المحفظة المستعمل من تحويل القيمة النقدية منها أو إليها عبر شبكة الإنترنت. وتمتاز المحفظة الإلكترونية بقدرتها العالية على تخزين المعلومات، إذ تفوق قدرتها التخزينية البطاقات الائتمانية التقليدية بما يقارب 500 مرة. وتختلف المحفظة الإلكترونية عن النقود البرمجية المعتمدة على البرامج فقط، فيما يتعلق بإمكانية استعمالها في عمليات الدفع سواء عبر الإنترنت أو في الأسواق التقليدية، مما يمنحها مرونة في التعامل في البيئة الرقمية والواقعية على حد سواء. (جاسم & حسين, 2021, ص 168).

5. الشيك الإلكتروني: - هو يشبه الشيك العادي ويكون على شكل رسالة إلكترونية من قبل مصدر الشيك إلى مستلمه، ويتم ذلك عن طريق الانترنت، وبالتالي يتم التحويل الكترونياً إلى المستلم عبر حسابه الخاص، إذ يتم تحويل الأموال وتصفيتهما بسرعة أكبر بكثير من الشيكات الورقية، وكذلك يوفر التوقيع الرقمي

والبروتوكولات الأمنية مستوى عالياً من الحماية ضد التلاعب والاحتيال. ومن مميزاتا ايضا تكون رسوم معالجة الشيكات الإلكترونية أقل مقارنة بالرسوم البنكية على الشيكات المادية. (فيحان, 2024, ص 757).

5.1.3 مخاطر النقود الإلكترونية: - من أبرز مخاطر وتحديات النقود الإلكترونية: -

1. القبول المحدود (Limited Acceptance): على الرغم من تزايد الاهتمام بالعملات الرقمية ومزاياها، فإن نطاق قبولها الفعلي لا يزال ضيقاً مقارنة بالنقود التقليدية. الكثيرون غير مطلعين على كيفية استخدامها، ولا تزال قائمة التجار والجهات التي تقبلها صغيرة، مما يحد من الانتشار الكامل لشبكاتها وقدرتها على أن تكون وسيلة دفع عامة.
2. مخاطر التقلب والتطاير (Volatility Risk): تتميز العملات الافتراضية بـ القابلية العالية للتطاير، أي أن سعرها يتغير بسرعة كبيرة. هذا التقلب يجعل من الصعب التنبؤ بقيمتها المستقبلية، مما يزيد من المخاطر الاستثمارية ويجعلها غير مناسبة لأداء وظيفة مخزن القيمة المستقر.
3. التكنولوجيا قيد التطوير (Under Development): - من البرامج والتكنولوجيا التي تعمل بها العملات الافتراضية، لا تزال في طور التجربة والتطوير المستمر. هذا يعني أن الأنظمة ليست كاملة أو نهائية، بل تخضع للتحديات والتغييرات التي قد تؤثر على المستخدمين، وهي متاحة للوصول إليها من قبل المطورين جميعاً.
4. التعرض للتزوير والاحتيال (Forgery and Fraud): - تظل العملة الافتراضية، في سياقات معينة، معرضة لخطر التزوير. ويمكن أن تؤدي محاولات إنشاء عملات مزيفة أو غير شرعية إلى خسائر مالية مباشرة وغير قابلة للاسترداد تلحق بمالك العملة. (صفاء & العياش, 2019, ص 36).
5. خطر تعطل الأجهزة (Hardware Failure): إذا كانت العملة مخزنة محلياً (على محفظة باردة مثلاً)، فإن تعطل أجهزة الكمبيوتر أو أنظمة التخزين، سواء بسبب خلل فني أو عمل تخريبي (فعل فاعل)، يعرض القيمة المخزنة لخطر الضياع الدائم.
6. تهديد فك التشفير (Decryption Risk): - هناك احتمال قائم لفك التشفير الذي يحمي الأصول الرقمية، وذلك عن طريق محاولات دخول غير مشروع (قرصنة) إلى أنظمة الحاسوب الشخصي. يكون الهدف من هذا الاختراق هو نسخ، أو تزيف، أو سرقة النقود الإلكترونية المخزنة.
7. صعوبة مكافحة التهرب الضريبي: يُصاحب انتشار العملات الافتراضية كثرة جرائم التهرب الضريبي، مما يجعل عملية قيام الجهات المختصة بتحصيل الضرائب إلكترونياً أمراً صعباً.
8. مخاطر السيولة وعدم الأمان التقني: - تتحول المبالغ بشكل فوري، مما لا يسمح بفترة زمنية لتعزيز الأرصدة النقدية. كما أن هذه العملات لا توفر إثباتاً لاستلام المبالغ المدفوعة أو كشفها، ولا يوجد في النظام الإلكتروني ما يمنع من أعمال القرصنة الحاسوبية. علاوة على ذلك، لا توجد جهة مسؤولة عن الخسائر في حال وقوعها. (الكيلاني, 2004, ص.ص 517-520)

2.3 الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية: تُعد السياسة النقدية من الأدوات الأساسية التي تعتمد عليها الدول لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز النمو. فهي تمثل مجموعة من الإجراءات والتدابير التي يتخذها البنك المركزي لتنظيم المعروض النقدي وأسعار الفائدة، بما ينعكس على النشاط الاقتصادي بشكل عام. وفي العراق، تكتسب السياسة النقدية أهمية خاصة نظراً لطبيعة الاقتصاد العراقي الذي يعتمد بشكل كبير على القطاع النفطي، وما يترتب على ذلك من تحديات تتعلق بالتضخم، وسعر الصرف، والاستقرار المالي، إذ شهد العراق تحولات اقتصادية كبيرة اثناء العقود الأخيرة، ما استدعى تدخل البنك المركزي في ضبط التوازن النقدي من خلال أدوات السياسة النقدية المختلفة، سواء عبر عمليات السوق المفتوحة، أو تعديل أسعار الفائدة، أو تحديد نسب الاحتياطي الإلزامي للبنوك. ومع تزايد انتشار التقنيات المالية الحديثة، مثل النقود الإلكترونية، أصبحت السياسة النقدية تواجه تحديات جديدة تتطلب تحليلاً دقيقاً لمدى فعاليتها في ظل التطورات الاقتصادية والتكنولوجية، إذ يهدف هذا المبحث إلى دراسة السياسة النقدية في العراق، من حيث أهدافها، أدواتها، والتحديات التي تواجهها، مع التركيز على تأثير النقود الإلكترونية على هذه السياسة ودورها في رسم معالم الاقتصاد العراقي في المستقبل.

1.2.3 مفهوم السياسة النقدية: يُقصد بالسياسة النقدية أنها الأسلوب الذي تُدار عن طريقه النقود والمؤسسات النقدية داخل الدولة، أو بعبارة أخرى هي السياسة التي يعتمد عليها البنك المركزي للتأثير في مستوى السيولة النقدية المتاحة في الاقتصاد. (عثمان & دداد, 2022, ص 107). كما تُعرّف السياسة النقدية بأنها مجموعة من الإجراءات والأدوات والسياسات التي تقوم السلطات النقدية بتنفيذها بهدف إدارة النظام النقدي والتحكم في حجم عرض النقود لتحقيق أهداف اقتصادية معينة. (فواز, 2000, ص 241).

وتُعرف كذلك بأنها مجموعة من التدابير والسياسات التي تتخذها السلطات النقدية لإدارة النظام النقدي وضبط عرض النقود، بما يساهم في تحقيق أهداف اقتصادية ترتبط بالتأثير في الناتج الكلي ومستويات الأسعار. (محمد، 2012، ص 256) كما ورد تعريف آخر يشير إلى أنها عملية استعمال أدوات وسياسات متنوعة للتأثير في عرض النقد وفي الأداء الاقتصادي بصورة عامة (محمد، 2013، ص 213).

وتجدر الإشارة إلى أن للسياسة النقدية مفهومين رئيسين: المفهوم الضيق: ويركز على مراقبة وتنظيم عرض النقد بما يحقق أهداف اقتصادية محددة، مثل التأثير في مستوى الإنفاق الكلي وكلفة الائتمان ممثلة بأسعار الفائدة. المفهوم الواسع: ويشمل الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية والخزينة العامة والحكومة بهدف التأثير في حركة النقد والائتمان وتمويل الدين الحكومي (علي & سليمان، 2023، ص 295)

2.2.3 أهداف السياسة النقدية: - تهدف السياسة النقدية، التي يديرها البنك المركزي، إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية الكلية الحيوية، وأهمها:

1. **استقرار مستوى الأسعار (Price Stability):** - يُعد استقرار الأسعار الهدف الأساسي للسياسة النقدية. ويهدف هذا إلى السيطرة على معدلات التضخم ومنعه من الارتفاع غير المستدام، والحفاظ على القوة الشرائية للعملة الوطنية. يساهم استقرار الأسعار في توفير بيئة اقتصادية مستقرة تشجع على الاستثمار وتدعم الثقة في النظام النقدي.
2. **تحقيق مستوى التوظيف الكامل (Achieving Full Employment):** - تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق هدف التوظيف الكامل في الاقتصاد، أي استعمال الطاقات الإنتاجية والموارد المتاحة كافةً، وعلى رأسها القوة العاملة. يقوم البنك المركزي، من خلال أدواته، بمحاولة تحفيز الطلب الكلي لتحقيق أعلى مستوى ممكن من الإنتاج والتوظيف دون إحداث ضغوط تضخمية. (الخرجي، 2010، ص 5)
3. **المساهمة في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وتحسين قيمة العملة:** - تشارك السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي عبر التأثير على سعر صرف العملة الوطنية. يتم ذلك عن طريق إدارة تدفقات رؤوس الأموال والتحكم في أسعار الفائدة، بهدف تحسين قيمة العملة مقابل العملات الأجنبية. هذا التوازن ضروري لاستدامة التجارة الدولية وتأمين مصالح الدولة الاقتصادية.
4. **تشجيع النمو الاقتصادي (Encouraging Economic Growth):** - تسعى السياسة النقدية إلى تشجيع النمو الاقتصادي المستدام وزيادة مستويات الدخل. يمكن للسياسة النقدية أن تساهم في ذلك عبر توفير السيولة الكافية للاستثمار وخلق مناخ نقدي مستقر يشجع على اتخاذ القرارات الإنتاجية، خاصة في القطاعات التي تعتمد على التمويل. ويتم هذا عن طريق أدوات ك تخفيض أسعار الفائدة أو ضخ الأموال في النظام المصرفي لدعم الائتمان.

5. **الرقابة على الائتمان (Credit Control):** - تتضمن أهداف السياسة النقدية ممارسة الرقابة والإشراف على الائتمان الممنوح من قبل المؤسسات المالية. ويهدف هذا إلى توجيه الائتمان إلى القطاعات الإنتاجية المستهدفة والحد من التوسع غير المبرر في الإقراض الذي قد يهدد الاستقرار المالي أو يؤدي إلى فقاعات اقتصادية. (المجيد، علي، 2019، ص 324)

3.2.3 أدوات السياسة النقدية: - تقسم أدوات السياسة النقدية إلى الأدوات الكمية والأدوات النوعية وعلى النحو الآتي:

1. **الأدوات الكمية:** - تُقسّم أدوات السياسة النقدية إلى أدوات كمية وأخرى نوعية، وتُعد الأدوات الكمية من أهم الوسائل غير المباشرة التي يعتمد عليها البنك المركزي للتأثير في حجم السيولة والائتمان داخل الجهاز المصرفي. ومن أبرز هذه الأدوات: - سعر إعادة الخصم، عمليات السوق المفتوحة، وسياسة الاحتياطي الإلزامي (باسم، 2019، ص 256)

أ- **سعر إعادة الخصم:** - يُعد سعر إعادة الخصم من أقدم أدوات السياسة النقدية التي استعانت بها البنوك المركزية لتنظيم القدرة الائتمانية في الاقتصاد. وقد استعمل بنك إنكلترا هذه الأداة لأول مرة في عام 1839. (Shorsh, 2019, 75) ويُقصد بها معدل الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل إعادة خصم الأوراق التجارية، مثل الكمبيالات وأذونات الخزينة، أو مقابل القروض والسلف التي يمنحها للبنوك التجارية لتوفير السيولة لديها. وبذلك يساهم تعديل سعر إعادة الخصم في التأثير على تكلفة الاقتراض لدى البنوك، ومن ثم على قدرتها على التوسع في الائتمان أو الحد منه. (الحجار، 2006، ص 223)

ب- عمليات السوق المفتوحة: - تمثل عمليات السوق المفتوحة إحدى أكثر الأدوات فاعلية في توجيه السياسة النقدية، وتقوم على قيام البنك المركزي بشراء وبيع الأوراق المالية الحكومية في السوق المالي بهدف التحكم بمستوى السيولة في الاقتصاد. فعندما يقوم البنك المركزي بشراء تلك الأوراق، فإنه يصحح سيولة إضافية إلى المصارف التجارية، مما يزيد احتياطياتها ويُعزّز قدرتها على تقديم الائتمان، وعليه يتوسع عرض النقد. أما عند بيع الأوراق المالية، فإن العملية تعمل على امتصاص جزء من سيولة المصارف، فيخفض حجم احتياطياتها، ويتقلص accordingly عرض النقود في الاقتصاد (العصار، رشاد، ورياض الحلبي، 2009:18)

ت- نسبة الاحتياطي القانوني: - تُعد نسبة الاحتياطي القانوني من الأدوات المهمة التي يستعملها البنك المركزي للتأثير في قدرة البنوك التجارية على خلق الودائع ومنح الائتمان. وهي عبارة عن نسبة محددة من الودائع التي تُلزم المصارف بالاحتفاظ بها دون استخدامها في الإقراض. فكلما انخفضت هذه النسبة، ازدادت قدرة البنوك على التوسع الائتماني وزادت قدرتها على خلق الودائع، مما يؤدي إلى نمو عرض النقد عبر ما يُعرف بـ المضاعف النقدي. ويتأثر هذا المضاعف بعدة عناصر تُعد بمثابة "تسربات" تحدّ من قدرة البنوك على خلق النقود، ومنها: الاحتياطي القانوني، والاحتياطي الاختياري الذي تحتفظ به المصارف طوعاً لتعزيز الثقة والأمان، بالإضافة إلى حجم العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي. ويرتبط المضاعف النقدي بعلاقة عكسية مع هذه التسربات، إذ يؤدي ارتفاعها إلى تقليل القدرة على خلق الودائع، ومن ثم تقليص عرض النقد (كاظم، 2016، ص 53)

2. الأدوات النوعية: - تلجأ العديد من الدول، سواء المتقدمة أو النامية، إلى استخدام الأدوات النوعية للسياسة النقدية بهدف التأثير في حجم الائتمان المصرفي وبما ينسجم مع مستوى النشاط الاقتصادي أو لتوجيهه نحو قطاعات معينة تحتاج إلى زيادة الاستثمار، مثل القطاعات الزراعية والصناعية، وذلك عن طريق خفض تكلفة الإقراض أو تعديل معدلات الفائدة. وفيما يأتي أبرز هذه الأدوات (الخيكاني، 2015، ص 18):-

أ- تنظيم الائتمان: - يهدف هذا الأسلوب إلى ضبط عملية منح الائتمان عن طريق وضع قواعد وإجراءات محددة تتعلق باستعمال القرض والأغراض المخصص لها. ويقوم البنك المركزي، في إطار هذا التنظيم، بإصدار تعليمات تحدد آجال السداد، وقيمة الأقساط، والحدود العليا والدنيا لمعدلات الفائدة، وذلك بما يضمن توجيه الائتمان نحو الأنشطة التي تخدم الأهداف التنموية.

ب- التأثير المباشر والإقناع الأدبي: - يعتمد البنك المركزي في هذا الأسلوب على طريقتين:

- التأثير المباشر: عن طريق اتخاذ إجراءات إلزامية تجاه البنوك التجارية عند مخالفتها التعليمات الصادرة عنه.
- الإقناع الأدبي: الذي يتم عبر توجيه البنك المركزي نصائح أو دعوات للبنوك للتقيد بسياسات ائتمانية أكثر حذراً، بما يعزز الاستقرار المالي ويحد من المخاطر الناتجة عن التوسع غير المدروس في الإقراض.
- ت- تحديد نسبة الودائع: - يُستعمل هذا الأسلوب للحد من التوسع الائتماني، وخاصة القروض الموجهة لتمويل عمليات الاستيراد، وغالباً ما يُلجأ إليه عند ظهور عجز في ميزان المدفوعات. ويُعد هذا الإجراء وسيلة ضغط فعّالة تُلزم البنوك التجارية بالاحتفاظ بجزء من ودائعها على شكل أصول نقدية، مما يقلل من قدرتها على التوسع في منح القروض.

3.3 تفسيرات تحليلية لدور النقود الالكترونية في بعض أدوات السياسة النقدية في العراق: -

لقد شهد الربع الأخير من القرن العشرين ثورة تكنولوجية منقطعة النظير، تجسدت في ظهور شبكة الإنترنت التي أصبحت تلعب دوراً فاعلاً في تحقيق التبادل السريع والشامل للمعلومات ضمن سياسة وخطط الانسياب السريع للبيانات، مما ساهم بقسط وفير في سطوع مفهوم التجارة الالكترونية ونماها بشكل ملفت للنظر، كنتيجة لتزايد احتياجات الأفراد للسلع والخدمات عبر العالم وفي ذات السياق عرفت المعاملات المصرفية الحديثة تطوراً جذرياً، إذ ظهرت وسائل الدفع الالكترونية لتسمح للعملاء بإجراء عمليات شراء وبيع عن طريق شبكة الإنترنت، ولم يتوقف التطور عند هذا الحد بل ظهرت النقود الالكترونية التي تعرف بأنها بطاقات الكترونية ما مخزون نقدي يمكنها تأدية وظائف النقود التقليدية على أكمل وجه، فهي تصلح كوسيلة للدفع وأداة لإبرام الصفقات ووسيط للتبادل، وعليه من المرتقب أن تحل النقود الالكترونية محل النقود التقليدية في المدى الطويل. وكما هو معلوم لدى المختصين فإن انتشار النقود الالكترونية واستعمالها بشكل واسع له بالغ الأثر على السياسة النقدية المتبعة من طرف البنوك المركزية لان قيام جهات أخرى بخلق النقود الالكترونية، سيضعف قدرة البنوك المركزية في السيطرة على حجم السيولة النقدية ودوران النقود، مما سينعكس سلباً

دون أدنى شك على الاستقرار النقدي. أسهم التطور المتسارع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في خلق بيئة رقمية أتاحت فرصاً واسعة للاقتصاد العالمي، عن طريق تعزيز الترابط بين الدول والأقاليم المختلفة. وفي هذا السياق، أصبحت النقود الإلكترونية تمثل بديلاً مهماً للنقود التقليدية في تنفيذ المدفوعات والمعاملات المالية. ويلاحظ أن الاقتصادات ذات الانفتاح الواسع تميل تدريجياً إلى تقليل الاعتماد على النقد الورقي في عمليات التحويل والدفع، في ظل التوسع المستمر للخدمات المصرفية الإلكترونية والبنوك الافتراضية التي باتت تُعد ركناً أساسياً في مستقبل الأنشطة المالية لما توفره من مزايا متعددة. (شوقي & بو ديار، 2012، ص 312) ولا شك أن انتشار النقد الإلكتروني بوصفه أحد الأساليب الحديثة في التعاملات المالية بين الأفراد والمؤسسات سيحدث مجموعة من التحديات التي تواجه عمل البنوك المركزية والتجارية، لكونها الجهات المسؤولة عن إدارة السياسة النقدية وأدواتها. وسيتم تناول هذه التحديات وبيان آثارها عن طريق النقاط الآتية:-

1.3.3 تطور مؤشرات النقود الإلكترونية في العراق: - دفع ظهور أنظمة الدفع الإلكترونية الحديثة والتحول العالمي من النقود القانونية الورقية إلى النقود الإلكترونية، بالبنك المركزي العراقي (CBI) إلى اتخاذ خطوات فاعلة لتطويع هذا القطاع وتشجيع استعمالها. إذ تمحورت جهود البنك المركزي حول توفير شبكة مالية رقمية آمنة وكفوءة ويتميز هذا النظام المالي الحديث لخصائص منها السرعة والأمان والموثوقية، إذ يضمن النظام تسوية عمليات الدفع بين البنوك والأفراد والمؤسسات الحكومية ببسر وسرعة فائقة، مع الحفاظ على أعلى مستويات الأمان، وكذلك الكفاءة وتقليل التكاليف، إذ يساهم هذا النظام في خفض تكاليف المعاملات بشكل كبير، مقارنة بالمعاملات النقدية التقليدية. وعن طريق الجدول (1) الذي يوضح مؤشرات النقود الإلكترونية في العراق، إذ يظهر الجدول نمواً سريعاً ومتسارعاً في استعمال أدوات الدفع الإلكتروني في العراق اثناء مدة الدراسة، وهذا يظهر عن طريق سياسات البنك المركزي ولاسيما القيام بتوطين الرواتب دوراً كبيراً في هذا الجانب.

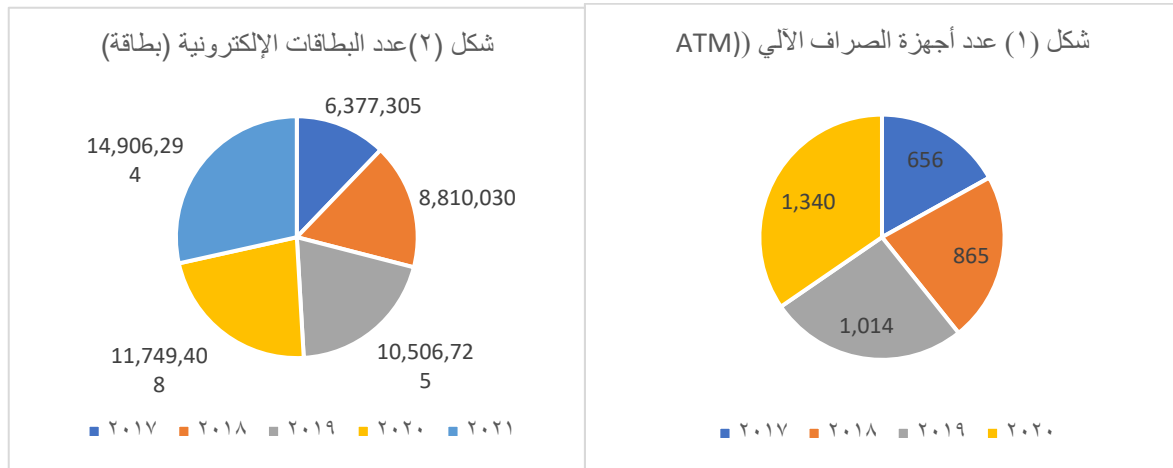
جدول (1) مؤشرات النقود الإلكترونية في العراق للمدة 2017-2022

السنة	عدد أجهزة الصراف الآلي (ATM)	عدد البطاقات الإلكترونية (بطاقة)	عدد العمليات الإلكترونية (مليون دينار)	قيمة السحوبات النقدية الإلكترونية (مليون دينار)	عدد نقاط البيع (POS)
2017	656	6,377,305	499,747	204,583	5,143
2018	865	8,810,030	1,592,403	693,145	6,625
2019	1,014	10,506,725	4,019,117	2,307,355	11,677
2020	1,340	11,749,408	10,517,854	5,357,120	13,796
2021	1,566	14,906,294	8,237,463	4,136,463	14,704

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية للسنوات 2017-2018-2019-2020-2021.

إذ نلاحظ الارتفاع المتزايد والمستمر لعدد أجهزة الصراف الآلي اثناء تلك السنوات، فبعد ان كان عدد أجهزة الصراف الآلي 656 في عام 2017 أصبحت 1566 في عام 2021، وكذلك عدد البطاقات الإلكترونية أصبحت 14,906,294 بطاقة في عام 2021 بعد ان كانت 6,377,305 في عام 2017، وما زال هذا العدد في تزايد حتى الان بسبب اقبال الدولة على التحول نحو العمليات الإلكترونية والتعاملات النقدية الإلكترونية، وكذلك ارتفعت قيمة السحوبات النقدية فقد سجل معدل النمو اعلى قيمة له بمقدار 5,357,120 مليون دينار، وعلى الرغم من أن هذا المؤشر يعكس السحب النقدي وليس الدفع الإلكتروني المباشر، إلا أنه يشير إلى الاعتماد المتزايد على البطاقات (النقود الإلكترونية) في تداول الأموال. اما عدد العمليات الإلكترونية فقد سجل معدلات نمو مرتفعة، هذا النمو الهائل يشير إلى أن الأفراد أصبحوا يستخدمون البطاقات لإجراء عدد أكبر من المعاملات بشكل عام (سواء كانت سحباً أو دفعاً)، إذ ارتفع عدد العمليات من حوالي نصف مليون عملية الكترونية في 2017 إلى أكثر من 8 ملايين عملية الكترونية في 2021. وكذلك الارتفاع الملحوظ لانتشار نقاط البيع المباشر، إذ زاد من 5,143 جهاز إلى 14,704 جهاز في 2021. هذا يشير إلى زيادة القبول من جانب التجار والمتاجر للدفع الإلكتروني المباشر، وهو مؤشر حاسم للتحول من النقد. ونلاحظ كذلك حدوث تراجعاً في عدد وقيمة العمليات الإلكترونية في عام 2021 مقارنة بـ 2020 (إذ انخفض عدد العمليات من 10.5 مليون إلى 8.2 مليون، وقيمة السحوبات من 5.3 مليون إلى 4.1 مليون). قد يُعزى هذا التراجع إلى تداعيات جائحة كورونا أو إجراءات تقييدية مؤقتة أثرت على النشاط الاقتصادي في تلك الفترة. ويوضح الشكل رقم (1) و(2) عدد أجهزة الصراف الآلي وعدد البطاقات الإلكترونية.

الشكل (1 و 2) عدد أجهزة الصراف الآلي وعدد البطاقات الإلكترونية



المصدر: - من اعداد الباحثون بالاعتماد على جدول (1)

2.3.3 تأثير النقود الإلكترونية على دور البنك المركزي في إقرار سعر الفائدة: ترتبط كفاءة البنك المركزي في إدارة معدلات الفائدة والتحكم في الاستقرار النقدي ارتباطاً وثيقاً بالهيكل المؤسسي والنقدي الذي يتم عن طريقه توليد النقود الإلكترونية. ففي الحالة التي تُشتق فيها هذه النقود من تحويل الأصول النقدية التقليدية (السيولة الورقية أو الودائع المصرفية)، يترتب على ذلك انتقال الكتلة النقدية القانونية إلى الميزانيات العمومية للبنوك التجارية، والتي تعيد بدورها ضخها كاحتياطات لدى البنك المركزي. هذا التدفق النقدي يولد احتياطات فائضة تتجاوز المستويات المستهدفة، مما يضع الجهاز المصرفي أمام مسارين لتحديد أثر هذه السيولة: -

المسار الأول (التوسع الائتماني): استثمار هذه الوفرة في الاستحواذ على أصول من القطاعات غير المصرفية أو التوسع في منح الائتمان، وهو ما يُعرف اقتصادياً بـ "مضاعف خلق النقود"، مما يعزز من عرض النقد الكلي.

المسار الثاني (تعديل المحفظة الاستثمارية): استبدال هذه الاحتياطات بأصول مالية من البنك المركزي. وبموجب نظرية العرض والطلب على الأصول، فإن تزايد الضغط الشرائي في أسواق رأس المال يؤدي حتماً إلى انخفاض معدلات الفائدة السوقية. وفي محاولة البنوك لتقليص التزاماتها تجاه السلطة النقدية، تزداد جاذبية إعادة شراء الأصول من البنك المركزي، خاصة في ظل سياسات تثبيت الفائدة على الأدوات قصيرة الأجل.

أما التحدي الأكبر للسياسة النقدية، فيبرز عندما يتحول مصدر النقود الإلكترونية إلى "خلق نقود ائتمانية جديدة" عبر الإقراض المباشر دون أن يقابل ذلك سحب موازٍ للسيولة من قنوات أخرى. في هذه الحالة، يتحول عرض النقد إلى متغير "داخلي المنشأ"، مما يضعف من قدرة البنك المركزي على استهداف المستوى العام للأسعار، نظراً لنمو الكتلة النقدية خارج نطاق أدوات الرقابة والتحكم المباشرة للسلطة النقدية. (شوقي & بو ديار, 2012, ص 328)

جدول (2) معدل سعر الفائدة الحقيقي على الائتمان (%) للمدة من 2018-2023

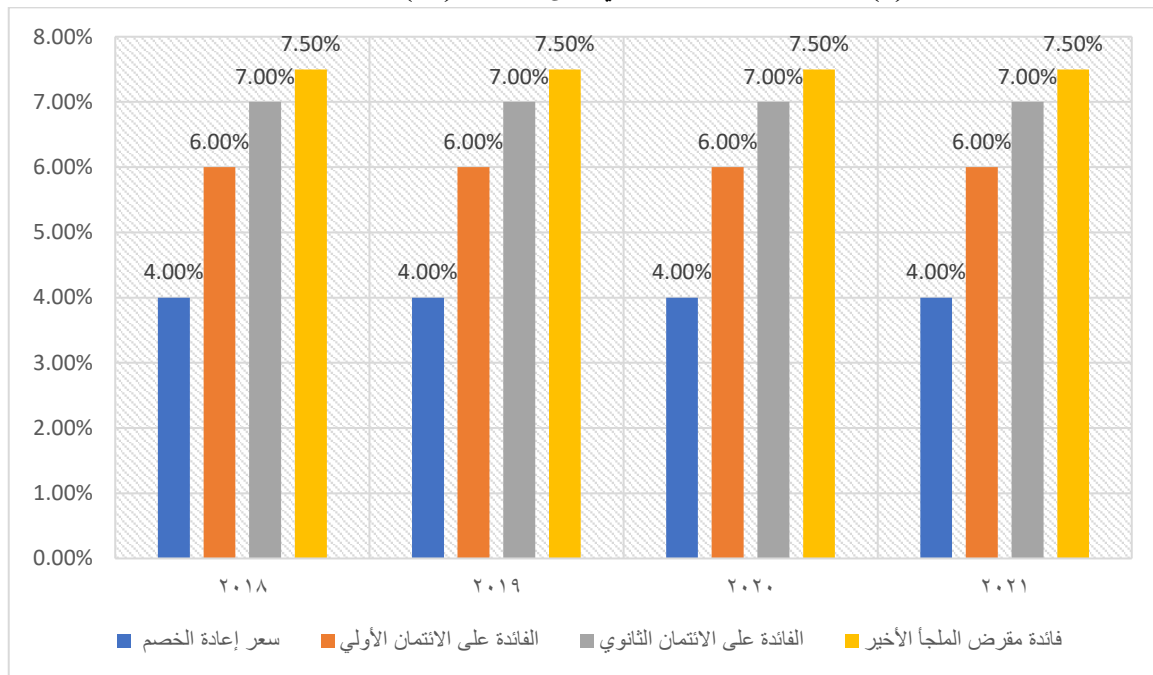
المؤشرات	2018	2019	2020	2021	2022	2023
سعر إعادة الخصم	4.00%	4.00%	4.00%	4.00%	4.00%	7.50%
الفائدة على الائتمان الأولى	6.00%	6.00%	6.00%	6.00%	6.00%	9.50%
الفائدة على الائتمان الثانوي	7.00%	7.00%	7.00%	7.00%	7.00%	10.50%
فائدة مقرض الملجأ الأخير	7.50%	7.50%	7.50%	7.50%	7.50%	11.00%

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية للسنوات 2017، 2018، 2019، 2020، 2021.

فعن طريق الجدول (2) نلاحظ ثبات سعر إعادة الخصم للمدة من 2018 - 2022 (الذي يعكس توجه البنك المركزي للتحكم في السيولة) عند 4.00% لمدة خمس سنوات متتالية. وكذلك ثبات أسعار الفائدة للائتمان الأولى والثانوي وفائدة المقرض الأخير ثابتته لنفس السنوات بمقدار 6.00%، و 7.00%، و 7.50% على التوالي. يشير هذا الثبات الطويل إلى أن البنك المركزي العراقي اعتمد اثناء هذه المدة إما سياسة نقدية توسعية (لتحفيز النمو) أو أنه كان يواجه قيوداً هيكلية جعلت التحكم في الأسعار عبر أداة سعر الفائدة أمراً صعباً، أو أن الأولوية كانت لاستخدام أدوات أخرى (مثل عمليات السوق المفتوحة). اما في عام 2023 حدثت زيادة في كبيرة في سعر إعادة الخصم الى 7.50% وكذلك ارتفاع الفائدة على الاقتراض بمعدل 11.00%، وذلك بسبب تحول سياسة البنك المركزي الى اتباع سياسات انكماشية، فعندما

يرفع البنك المركزي سعر الفائدة في عام 2023، ارتفعت أسعار الفائدة على القروض التي تقدمها المصارف. وهذا يجعل استعمال الائتمان الإلكتروني (مثل البطاقات الائتمانية أو القروض عبر التطبيقات) أكثر تكلفة، مما قد يقلل من حجم المعاملات الائتمانية الإلكترونية. اما في حالة ارتفاع الفائدة على الائتمان الأولي أو الثانوي سوف يقوم بتشجيع المصارف على رفع الفائدة على الودائع لجذب السيولة. هذا يزيد من جاذبية الاحتفاظ بالودائع المصرفية (وهي أساس النقود الإلكترونية) بدلاً من سحبها نقداً، مما يعزز الاعتماد على النظام المصرفي الرقمي. كما ان زيادة عدد نقاط البيع (POS) والبطاقات (أكثر من 14 مليون بطاقة في 2021 تعني أن الاقتصاد أصبح أكثر رقمته. هذا يسمح لقرار البنك المركزي (برفع أو خفض سعر الفائدة) بأن ينتقل إلى السوق بسرعة أكبر وفاعلية أعلى عبر القنوات الرقمية بدلاً من الاعتماد على النقد. وان التحول إلى النظام الإلكتروني يتيح للبنك المركزي بمراقبة حركة النقود بدقة أكبر، مما يعزز قدرته على استعمال سعر الفائدة كسلاح فعال لضبط التضخم أو دعم النمو. وان الاعتماد على استعمال البطاقات، يقلل الاعتماد على النقد المادي. وهذا يساعد البنك المركزي على تقليل التكاليف المرتبطة بطباعة النقد وإدارته، ويحسن من كفاءة إدارة السيولة النقدية بشكل عام.

الشكل (3) معدل سعر الفائدة الحقيقي على الائتمان (%) للمدة من 2018-2023



المصدر: من اعداد الباحثون بالاعتماد على البيانات في جدول (2)

إذ ظهر الشكل البياني استقراراً تاماً ومخططاً في أدوات السياسة النقدية المباشرة التي يستعملها البنك المركزي اثناء المدة من 2018 وحتى 2021. ويمكن قراءة هذا الاستقرار عن طريق النقاط الجوهرية، منها ثبات الهيكل السعري: يُلاحظ أن البنك المركزي حافظ على مستويات ثابتة للفائدة عبر أربعة محاور رئيسية، إذ استقر سعر إعادة الخصم عند مستوى 4.00%، بينما ثبتت الفائدة على الائتمان الأولي عند 6.00%. هذا الثبات يعكس رغبة السلطة النقدية في خلق بيئة تنبؤية مستقرة للقطاع المصرفي اثناء تلك السنوات. كما وتدرج تكلفة الاقتراض، إذ يبرز الشكل تصنيفاً تراتبياً لتكلفة الأموال؛ إذ سجلت الفائدة على الائتمان الثانوي نسبة 7.00%، وصولاً إلى أعلى سلطة إقراض وهي فائدة مقرض الملجأ الأخير التي استقرت عند 7.50%. هذا الفارق (Spread) بين سعر الخصم وسعر مقرض الملجأ الأخير يهدف إلى تحفيز المصارف على إدارة سيولتها ذاتياً قبل اللجوء إلى البنك المركزي وان دلالة الاستقرار المالي عن طريق تطابق البيانات للأعوام الأربعة المتتالية يشير إلى أن السياسة النقدية كانت تتبنى نهجاً "محايداً" أو "توسعياً ثابتاً" لمواجهة الظروف الاقتصادية، حيث لم يتم تحريك هذه الأدوات لامتناس تضخم أو معالجة ركود طارئ في تلك الفترة، بل ركزت على دعم الاستقرار الائتماني والارتباط بالائتمان، إذ يعكس ذلك ثبات هذه المعدلات محاولة لتوحيد تكاليف الائتمان الموجه للأنشطة الاقتصادية، مما يمنح المصارف التجارية رؤية واضحة في تحديد هوامش أرباحها عند منح القروض للجمهور، وهو ما يخدم هدف الاستقرار المالي الكلي.

3.3.3 تأثير النقود الإلكترونية على سياسة الاحتياطي النقدي: - (مريم, 2016, ص 129) تحتفظ البنوك التجارية عادة بنسبة محددة من ودائعها لدى البنك المركزي كاحتياطي نقدي قانوني، بهدف حماية أموال المودعين وتنظيم قدرة هذه البنوك على منح الائتمان. ويعتمد تأثير وسائل الدفع الإلكترونية على سياسة الاحتياطي القانوني بشكل مباشر على مدى انتشار النقود الإلكترونية واستخدامها كبديل للنقود التقليدية. ففي حالة الاستخدام المكثف للنقود الإلكترونية، من المتوقع أن يتراجع الطلب على الاحتياطي النقدي لدى البنك المركزي، إذ يؤدي استعمال الأفراد للنقود الإلكترونية إلى تقليل الاعتماد على النقد الورقي، مما يخفف الضغط على البنوك المركزية لتخفيض نسب الاحتياطي القانوني للبنوك التجارية. كما تسعى البنوك المركزية إلى التأثير في حجم الودائع المصرفية عبر مجموعة من الأدوات والإجراءات، بما يتيح لها التحكم في معدلات الفائدة القصيرة الأجل التي تُعد محركاً مهماً لحركة عرض النقد. وتتمثل إحدى الوسائل الفعالة لذلك في عمليات السوق المفتوحة، عن طريق شراء وبيع السندات والأوراق المالية. إذ يمكن للبنك المركزي عن طريق هذه العمليات زيادة أو تقليص حجم الودائع لدى البنوك التجارية، وعليه التأثير على قدرتها في منح الائتمان وتقديم القروض، بما يتيح له التحكم في عرض النقد والسيطرة على المستوى العام للأسعار. والجدول التالي يوضح العلاقة بين النقود الإلكترونية وسياسة الاحتياطي النقدي.

جدول (3) التوجه الرقمي وأثره على سياسة الاحتياطي النقدي

الفترة الزمنية	التوجه الرقمي	الأثر على الاحتياطي السيادي والنقدي
2018 - 2019	بداية توطين الرواتب الشامل.	استقرار نسبة الاحتياطي الإلزامي عند 15% مع زيادة تدرجية في ودائع القطاع العام.
2020 - 2021	قفزة في استعمال المحافظ بسبب الجائحة.	زيادة السيولة المصرفية الإلكترونية مما مكن البنك المركزي من إدارة "الاحتياطيات الفائضة" بمرونة أكبر.
2022 - 2023	إلزام المؤسسات بتركيب أجهزة ال-POS.	تحسن "المضاعف النقدي" نتيجة بقاء الأموال داخل الدورة المصرفية، مما عزز من سيطرة البنك المركزي على عرض النقد.

المصدر: البنك المركزي العراقي. (2024). النشرة الإحصائية السنوية للمدة 2018-2023. دائرة السياسات النقدية والمالية.

4.3.3 تأثير النقود الإلكترونية على سياسة السوق المفتوحة: - تعتمد سياسة السوق المفتوحة على تدخل البنك المركزي في عمليات شراء وبيع الأوراق المالية، سواء الخاصة أو الحكومية، في السوق النقدية، بهدف التحكم في حجم السيولة أو الاحتياطيات النقدية لدى البنوك التجارية. ويهدف هذا التدخل إلى التأثير على قدرة البنوك في خلق الائتمان، بما يتوافق مع الظروف الاقتصادية السائدة في الدولة. وبعبارة أخرى، فإن الهدف الأساسي لعمليات السوق المفتوحة التي ينفذها البنك المركزي يتمثل في ضمان الاستقرار المالي والحد من معدل التضخم، وذلك عن طريق تنظيم مستوى السيولة في النظام المصرفي التجاري عبر شراء وبيع الأوراق المالية الحكومية في السوق الثانوية. (Khalaf, 2018, P1350) فعندما يكون مستوى السيولة مرتفعاً، يسعى البنك المركزي إلى إزالة الاحتياطيات الفائضة من النظام المصرفي، وعادةً ما يتم ذلك عن طريق بيع السندات الحكومية قصيرة ومتوسطة الأجل إلى البنوك التجارية، أو عن طريق الأوراق المالية المستخدمة لتحويل جزء من الدين الحكومي إلى البنك المركزي (البرزنجي، عثمان حسين, 2007:14). ويوضح الجدول (3) عمليات السوق المفتوحة في العراق كما يلي: -

جدول (4) تطور عمليات السوق المفتوحة وخلق الائتمان في العراق للمدة 2018-2023

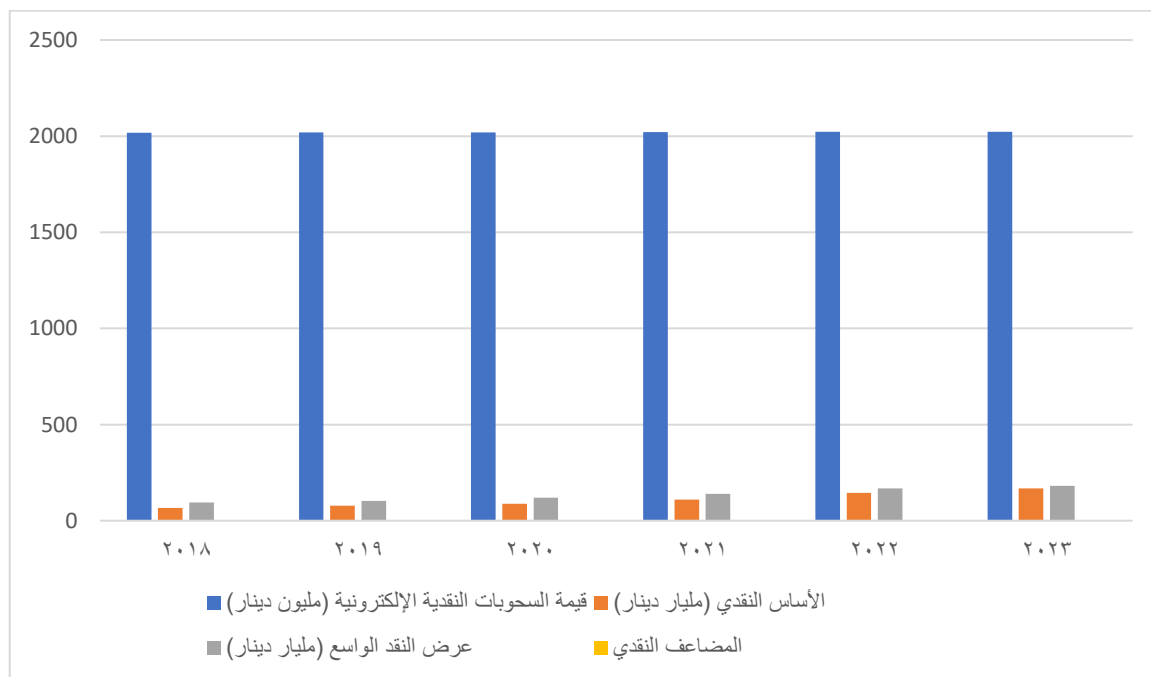
السنة	الأساس النقدي (مليار دينار)	عرض النقد الواسع (مليار دينار)	المضاعف النقدي
2018	67.161	95.391	1.42
2019	78.253	103.441	1.32
2020	88.861	119.906	1.35
2021	110.137	139.886	1.27
2022	145.242	168.291	1.16
2023	168.156	180.976	1.10

المصدر: البنك المركزي العراقي، تقرير الاقتصادي العراقي دائرة السياسات الاقتصادية والمالية.

يوضح الجدول اعلاه العلاقة بين نمو الأساس النقدي ونمو عرض النقد الواسع (M2)، بينما يشهد المضاعف النقدي اتجاهًا تنازلياً. إذ ينمو الأساس النقدي بشكل كبير ومستمر من 67.161 مليار دينار في 2018 إلى 168.156 مليار دينار في 2023. وان هذه الزيادة تعكس الارتفاع في احتياطيات البنوك والنقد المتداول خارجها، وتأتي بشكل رئيسي من إيرادات النفط (التي تُحول إلى دينار). اما عرض النقد فقد ارتفع بنفس الاتجاه المتزايد، إذ ارتفع من 95.391 مليار دينار في 2018 إلى 180.976 مليار دينار في 2023. اما المضاعف النقدي فقد تراجعاً مستمراً وملموساً، إذ انخفض من

1.42 في عام 2018 إلى أدنى مستوى له وهو 1.10 في عام 2023، اذ ان سبب هذا التراجع الحاد في المضاعف النقدي إلى يشير الى ضعف في قدرة المصارف التجارية على خلق الائتمان (القروض)، أي أن كل دينار يضخه البنك المركزي لم يعد يُولد نفس الكمية من الودائع المشتقة كما كان في السابق. وهذا الانخفاض يعكس ضعف السياسة للتحويل الرقمي، فكلما زاد تفضيل الأفراد للتعامل بالنقد المادي وتخزينه خارج البنوك، قلت الأموال المتاحة للمصارف لخلق الائتمان، مما يخفض من قيمة المضاعف النقدي، اما لو تم إيداع هذا النقد المادي إلكترونياً، لارتفع المضاعف، وكذلك عندما ينخفض المضاعف، تقل القدرة الكلية للمصارف على منح القروض (الائتمان). وان جزءاً كبيراً من النقود الإلكترونية يأتي من الائتمان (مثل البطاقات الائتمانية أو القروض الممنوحة رقمياً)، فإن انخفاض المضاعف يؤثر على توسع الائتمان الإلكتروني الذي يتم ببطء وبقيود عالية. وبالتالي فإن دور النقود الإلكترونية في أداء وفاعلية البنك المركزي للسياسة النقدية في العراق، اذ تُعد عمليات السوق المفتوحة محدودة نسبياً وما زالت في مرحلة التجربة الحديثة، وذلك نتيجة انتشار الفساد المالي، وضعف البنية التحتية، وانخفاض مستوى ثقة الجمهور بالقطاع المصرفي المحلي، على الرغم من التطورات التي شهدتها وسائل الدفع الإلكترونية واستمرار استخدامها بشكل متزايد، وذلك ما يثبت فرضية البحث، وعلى الرغم من تطور البنى اللوجستية اللازمة لاستدامة أدوات الدفع الإلكتروني في العراق من خلال التطور الحاصل فيها، إلا أنها لازالت محدودة التأثير، فليس كل أفراد الشعب العراقي يتعامل فيها، وقد تقتصر على شريحة معينة إلا وهي فئات موظفي الدولة والمتقاعدين. ولا بد أن نضع في الاعتبار التحديات الاجتماعية منها جهل غالبية فئات السكان بالتقنيات المصرفية وعدم الثقة بأعمال البنوك الحديثة، لا سيما أن عدد السكان في العراق في حالة تزايد وينمو بمعدل نمو يفوق (3%)، وبالتالي أن الزيادة الحاصلة بوسائط الدفع الإلكتروني قد تكون محدودة التأثير على النقود الإلكترونية في العراق.

الشكل (4) العلاقة بين عمليات السوق المفتوحة وخلق الائتمان وقيمة السحوبات النقدية في العراق للمدة 2018-2023



المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على جدول (1) و(4)

وعن طريق الشكل أعلاه يمكن وضع تحليل معمق لمؤشرات السيولة والائتمان الرقمي في العراق (2018-2023) عن طريق النقاط الآتية:

1. فجوة النمو واختلال مرونة العرض النقدي: - يُظهر الجدول نمواً هائلاً في الأساس النقدي بنسبة تجاوزت 150%، بينما لم يرتفع عرض النقد الواسع إلا بنسبة تقارب 90%. هذا التباين يشير بوضوح إلى انخفاض "مرونة استجابة" العرض النقدي للسيولة التي يضخها البنك المركزي. اقتصادياً، يعني ذلك أن الكتلة النقدية تظل "جامدة" في صورتها الأولية (سيولة ورقية أو احتياطيّات) دون أن تتحول إلى ودائع مصرفية فاعلة، مما يؤكد أن الزيادة في الأساس النقدي مصدرها خارجي (إيرادات نفطية) وليست ناتجة عن نشاط ائتماني محلي.

2. ظاهرة "السيولة المارة" وأثرها على تراجع المضاعف: - إن انخفاض المضاعف النقدي من (1.42) إلى (1.10) يقدم دليلاً رقمياً على أن النقود الإلكترونية في العراق تعمل حالياً كقنوات "عبور" وليس كقنوات "استقرار". فبالرغم من نمو وسائل الدفع، إلا أن ميل الأفراد المرتفع للسحب النقدي الفوري يحول الودائع الإلكترونية إلى سيولة مادية خارج الجهاز المصرفي (Leakage). هذا "التسرب" يمنع المصارف من استعمال هذه الأموال في عمليات خلق الائتمان المشتق، مما جعل قيمة المضاعف تقترب من الواحد الصحيح، وهي حالة تعكس تعطل دور الدورة الائتمانية المصرفية.

3. التحدي الهيكلي للائتمان الرقمي: - يلاحظ أن انخفاض المضاعف النقدي يمثل عائقاً أمام توسع الائتمان الإلكتروني؛ فالمصارف لا تستطيع التوسع في منح القروض الرقمية أو التسهيلات الائتمانية ما لم تكن هناك قاعدة ودائع مستقرة. وفي ظل استمرار هيمنة "ثقافة التخزين المنزلي" والاعتماد على السحوبات النقدية، تظل النقود الإلكترونية مجرد أداة تقنية لتوزيع الرواتب، وليست محركاً اقتصادياً قادراً على توليد القيمة المضافة أو التأثير في فاعلية السياسة النقدية عبر عمليات السوق المفتوحة.

4. الارتباط بين النمو الديموغرافي وضعف الاستيعاب المصرفي: - مع معدل نمو سكاني يفوق 3%، يزداد الطلب على السيولة الورقية لتلبية الاحتياجات اليومية في ظل قطاع تجاري غير مهياً بالكامل للتحول الرقمي. هذا الضغط السكاني، مضافاً إليه ضعف الثقة المصرفية، يجعل الزيادة في أدوات الدفع الإلكتروني "نمواً كميّاً" (في عدد البطاقات) وليس "نموّاً نوعياً" (في حجم الأرصدة المستقرة إلكترونياً). وبالتالي، تظل فرضية البحث قائمة بأن التأثير الفعلي للنقود الإلكترونية على كفاءة السياسة النقدية لا يزال محدوداً ومقيداً بالمتغيرات الاجتماعية والسلوكية السائدة. "يستنتج من القراءة التحليلية للجدول (3) أن التراجع المستمر في المضاعف النقدي يمثل الانعكاس الفعلي لفشل النقود الإلكترونية في كبح جماح التسرب النقدي نحو الخارج. وإن اقتراب المضاعف من مستوى (1.10) في عام 2023 يثبت أن النظام المصرفي العراقي يعمل حالياً بأدنى مستويات الكفاءة الائتمانية، مما يجعل فاعلية البنك المركزي في إدارة السيولة عبر القنوات الرقمية تحدياً كبيراً يتطلب سياسات تتجاوز توفير اللوجستيات نحو بناء الثقة الائتمانية الشاملة."

4 الاستنتاجات والتوصيات

1.4 الاستنتاجات

1. سجل عدد العمليات الإلكترونية نمواً هائلاً بنسبة تجاوزت 1500% (من 0.5 مليون إلى 8.2 مليون عملية)، مما يدل على تغيير ملموس في سلوك الإنفاق لدى الأفراد.
2. انخفض المضاعف من 1.42 إلى 1.10 (بنسبة تراجع 22.5%)، وهو مؤشر كمي خطير على ضعف قدرة المصارف على تحويل الودائع الإلكترونية إلى ائتمان منتج، واستمرار تفضيل الجمهور للنقد المادي (الكنز).
3. يساهم استعمال النقود الإلكترونية في تسريع وتسوية المدفوعات، وتسهيل العمليات المالية، وتقليل الحاجة إلى الاحتفاظ بالنقد الورقي، مما يدعم توسع التبادل التجاري.
4. يمكن للأفراد شراء النقود الإلكترونية مقابل النقود القانونية، وعليه تدخل هذه الأموال إلى خزائن البنوك، سواء تم تداولها مباشرة أو عبر الإيداع.
5. هناك حاجة ملحة لتطوير أدوات السياسة النقدية لتتلاءم مع التحولات الرقمية، لا سيما النقود الإلكترونية، نظراً للمخاطر المحتملة التي قد تؤثر على فاعلية هذه الأدوات.
6. يجب الاستفادة من الثورة التكنولوجية لتعزيز فعالية السياسات الاقتصادية والنقدية، خصوصاً في مجال الرقابة على تحركات المتعاملين الاقتصاديين لضمان توافرها مع أهداف التنمية.
7. للنقود الإلكترونية طبيعة قانونية خاصة، ولا يمكن لأي نظام قانوني تقليدي تفسير جميع العلاقات القانونية الناشئة عنها.

2.4 التوصيات

1. بناء إطار رقابي شامل: وضع إطار تنظيمي مزدوج يغطي جهات إصدار النقود الإلكترونية من البنك المركزي (للنقود الرقمية السيادية) والقطاع الخاص (لتطبيقات الدفع)، لضمان الأمان والسيولة.
2. تحفيز التجارة الإلكترونية: تطبيق حوافز ضريبية ورسوم منخفضة على معاملات الدفع الإلكتروني في قطاع التجارة الإلكترونية الصغيرة والمتوسطة لتعزيز أثرها على التبادل التجاري.
3. إلزام الإيداع المصرفي الجزئي: تفعيل آليات لربط تحويلات الرواتب بالإيداع الإجمالي لنسبة محددة من الأموال في الحسابات المصرفية، لمنع السحب النقدي الكامل وتعزيز قاعدة الودائع.

4. تطوير أدوات السيولة الرقمية: استحداث أدوات إدارة سيولة تشغيلية جديدة للبنك المركزي تتناسب مع البيئة الرقمية (مثل سعر الفائدة على الاحتياطي الرقمي) لتعزيز التحكم في المعروض النقدي.
5. تأسيس منصة بيانات مالية موحدة: إنشاء نظام متكامل للبيانات الضخمة (Big Data) لجمع وتحليل بيانات المعاملات الإلكترونية لتحسين جودة التنبؤ الاقتصادي وتوجيه السياسات الاقتصادية والنقدية بفاعلية.
6. تحديث التشريعات القانونية: سن تشريعات وطنية متخصصة ومرنة لمعالجة الجوانب القانونية لملكية النقود الإلكترونية، وتحديد المسؤوليات القانونية للجهات المصدرة، وحماية المستهلك الرقمي.
7. توسيع الشمول المالي بالتوعية: إطلاق حملات توعية وطنية شاملة وموجهة تستهدف الفئات الأقل معرفة بالتقنيات المصرفية لشرح مزايا وأمان النقود الإلكترونية، بهدف تعميم استعمالها على نطاق واسع.

الشكر والتقدير: يتقدم الباحثون بالشكر والتقدير لكل من مد يد العون والمساعدة في انجاز هذا البحث التمويل: - لم يتلقى الباحث أي تمويل من أي جهة لدعم هذا البحث.

مساهمة المؤلف: قام الباحثون بأعداد هذا البحث بالاعتماد على مصادر موثوقة وجمع البيانات لسنوات الدراسة وقاموا بتحليلها واعداد جداول لدراسة مؤشرات النقود الالكترونية وتأثيرها على السياسة النقدية في الاقتصاد العراقي الذكاء الاصطناعي التوليدي والتقنيات المدعومة بالذكاء الاصطناعي في عملية الكتابة: لم يعتمد الباحثون على برامج الذكاء الصناعي في انجاز بحثهم.

تضارب المصالح: يُقر المؤلفون بعدم وجود تضارب مصالح يتعلق بالمضمون أو التأليف أو نشر هذا البحث. نبذة قصيرة عن كل مؤلف:

المؤلف الأول: م. م. نوف علي عواد حاصلة على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تدريسية في كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم الاقتصاد

المؤلف الثاني: م. بشير دوهان حمزة حاصل على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وتدريسي في كلية الإدارة والاقتصاد قسم الاقتصاد

المؤلف الثالث: م.م زهراء فاضل نعمة حاصلة على شهادة الماجستير في مجال إدارة الاعمال وتدريسي في كلية الإدارة والاقتصاد قسم الاقتصاد.

المصادر:

1. البرزنجي، عثمان حسين. (2007). *الابتكارات الحديثة في أنظمة الدفع وأثرها على استقرار السياسة النقدية مع الإشارة إلى تجربة الاتحاد الأوروبي* [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
2. الجنكو، علاء الدين عبد الرزاق. (2002). *التقايض في الفقه الإسلامي وأثره على البيوع المعاصرة* (ط1). دار النفائس.
3. الحجار، بسام. (2006). *الاقتصاد النقدي والمصرفي* (ط1). دار المنهل الاردن.
4. الخزرجي، ثريا. (2010). *السياسات النقدية في العراق بين تحديات الماضي والحاضر*. مجلة جامعة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، (23).
5. الخيكاني، نزار كاظم. (2015). *السياسات الاقتصادية* (ط2). بيروت.
6. الشافعي، محمد. (2003). *الآثار النقدية والاقتصادية والمالية للنقود الإلكترونية*. بحث مقدم في مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون، دبي.
7. العصار، رشاد، وحليبي، رياض. (2009). *النقود والبنوك* (ط1). دار صنعاء للنشر والتوزيع.
8. الكيلاني، محمود. (2004). *التشريعات التجارية والمعاملات الإلكترونية*. دار وائل للنشر والتوزيع.
9. المجيد، علي إسماعيل. (2019). *أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في العراق*. مجلة أهل البيت عليهم السلام، (25).
10. الموسوي، نهى خالد عيسى، والشمري، إسراء خضير مظلوم. (2014). *النظام القانوني للنقود الإلكترونية*. مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، 22(2).
11. النجار، أحمد هشام قاسم. (2019). *العملات الافتراضية المشفرة* (ط1). دار النفائس.
12. البنك المركزي العراقي. (2017-2021). *النشرة الإحصائية للسنوات 2017، 2018، 2019، 2020، 2021*. دائرة الإحصاء والأبحاث.

13. البنك المركزي العراقي. (2022). *التقرير الاقتصادي العراقي*. دائرة السياسات الاقتصادية والمالية.
14. تائه، صفاء، والعياش، نورة. (2019). دور النقود الإلكترونية في تحقيق التفوق التنافسي: دراسة تطبيقية لعينة من المصارف الحكومية. *مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية*، 15، (4).
15. جاسم، بديع سلمان عبد، وحسين، عبد الرزاق حمد. (2021). أثر النقود الإلكترونية في السيولة المصرفية: دراسة حالة على المصارف العراقية للمدة 2011-2020. *مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية*، 17، (55)، ج3.
16. جبار، شوقي، وزاهية، بو ديار. (2012). الآثار المتوقعة للنقود الإلكترونية على السياسة النقدية. *مجلة الاقتصاد الجديد*، جامعة أم البواقي، (5).
17. جليل، عبد الحسين، وسعد، كاظم. (2016). *النقود والبنوك* (ط1). دار الكتاب الجامعي.
18. رأفت، رضوان. (1999). *عالم التجارة الإلكترونية*. المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
19. زهير، محمد عبد الفتاح، والسعيد، محمد أحمد. (2021). أثر عوامل الثقة الإلكترونية للبيوتكوين على المعاملات الفندقية كآلية للتحويل الرقمي في مصر. *مجلة اتحاد الجامعات العربية للسياحة والضيافة*، 20، (4).
20. المصباح، حمزة. (2024). النقود الإلكترونية: صور وأشكال. *مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث*، 4، (10).
21. سعد، لمياء، والموسوي، صفاء. (2024). دور النقود الإلكترونية في عرض النقد - العراق حالة دراسية. *مجلة جامعة وارث الأنبياء*، 6، (18).
22. شريف، هيثم محمد حرمل. (2020). النقود الإلكترونية: أهميتها، أنواعها، آثارها. *مجلة البحوث القانونية والاقتصادية*، (84).
23. عامر، باسم أحمد. (2019). العملات الرقمية وتوافقها مع ضوابط النقد في الإسلام. *مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية*، 16، (1).
24. عبدلي، حبيبة، وموفق، نور الدين. (2021). *غسل الأموال في البيئة الإلكترونية*. المؤتمر العلمي الدولي لمكافحة الفساد في البيئة الإلكترونية، المركز العربي الديمقراطي، برلين.
25. عثمانية، عثمان، وبين قيراط، و داد. (2022). *اقتصاديات العملات المشفرة ومستقبل النقود* (ط1). المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
26. علي، زينب، وسليمان، أحمد. (2023). المشكلات الإدارية والقانونية والمالية في النظام الضريبي العراقي. *مجلة العلوم الإنسانية لجامعة زاخو*، 11، (2).
27. فيحان، وسن هادي. (2024). أثر النقود الإلكترونية على إدارة البنك المركزي للسياسة النقدية في العراق للمدة 2010-2023. *مجلة الغري للعلوم الإدارية والاقتصادية*، 20، (3).
28. كاظم، حيدر يونس. (2016). *الفكر الحديث في السياسات الاقتصادية* (ط1). دار الوارث للطباعة والنشر.
29. ماطي، مريم. (2016). *البنك المركزي وإدارة السياسة النقدية في ظل الاقتصاد الرقمي* [أطروحة دكتوراه]. جامعة بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية.
30. محمد، صالح فواز. (2000). *مبادئ الاقتصاد الكلي* (ط2). المكتبة الوطنية.
31. محمود، محمد إبراهيم. (2023). الآثار النقدية والاقتصادية والمالية للنقود الإلكترونية. *مجلة العلوم القانونية والاقتصادية*، جامعة عين شمس، (2)، 47.
32. توني، محمود عبد العزيز. (2016). *اقتصاديات النقود والبنوك: رؤية معاصرة*. مكتبة الشقري للنشر والتوزيع.
33. أحمد، محمد. (2012). *مبادئ الاقتصاد الكلي* (ط2). دار الكتب الجامعية.
34. أحمد، محمد. (2013). *مقدمة في الاقتصاد الكلي* (ط5). دار الأمين للنشر والتوزيع.
35. الباحث، بن سليمان بن عبد العزيز. (2017). *النقود الافتراضية مفهومها وأنواعها وآثارها الاقتصادية*. *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، 47، (1)، 857-916.
36. Khalaf, H. H. (2018). The impact of electronic money on the effectiveness of monetary policy. *Academy of Entrepreneurship Journal*, 24(3), 1530.
37. Ali, S. Q. (2019). The impact of using the digital currency in monetary policy. *Journal of University of Human Development (JUHD)*.